

بيان الأستاذة

سامية أحمد محمد

وزيرة الرعاية والتنمية الاجتماعية
ورئيس وفد السودان

أمام

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة
للأمم المتحدة المعنية بالطفل

نيويورك

الجمعة ١٠ مايو ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ،،

أنه لمن دواعي شرفي وسروري أن أخاطبكم إنابة عن السيد رئيس جمهورية السودان وعن أطفال بلادي، واسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاسة بلادكم لهذه الدورة الاستثنائية، ونحن على ثقة من أن قيادتكم الحكيمة ستقود أعمال دورتنا للنجاح. كما يطيب لي أن أزجي الشكر للسفيرة باتريشيا دورانت، رئيسة اللجنة التحضيرية، وأعضاء مكتبها، والشكر موصولاً لمنظمة اليونسيف لمساهماتها في هذه الدورة الهامة.

سيدي الرئيس ،،

في الوقت الذي ظل التحضير فيه جارياً لانعقاد قمتنا الخاصة بالأطفال لتدارس أوضاعهم واستعراض ما تم إنجازه بشأن رعايتهم وضمن رفاهم، شاهداً جميعاً كيف تداس تلك الحقوق وكيف تسحق براءة الطفولة برصاص الإحتلال الإسرائيلي في فلسطين، في أشنع صور البطش والتكيل بالأطفال والنساء، على مرأى ومسمع العالم أجمع.

إن قناعتنا أن الأطفال هم الأطفال، وأن القانون الدولي هو القانون وأنه يجب أن يطال الجميع دون إستثناء من أجل حماية الأطفال وضمن تطبيق أمثل لحقوق الإنسان. لذلك نطالب بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني ووضع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة موضع التنفيذ لضمان حماية السكان المدنيين.

سيدي الرئيس ،،

مما لا شك فيه أن حقوق الطفل ظلت تحتل مكان الصدارة منذ قمة الطفل في ١٩٩٠، وتظفر بالنصيب الأوفر من اهتمام الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والعلماء والباحثين في إطار الحرص على تنمية طاقات وقدرات الطفل وتلبية إحتياجاته الأساسية من خلال محيط الأسرة الآمن، وضمن رفاه وتسليحه بالعلم والخلق ليكون أساساً صالحاً لأجيال المستقبل.

ومنذ قمة ١٩٩٠ تمكنت الدول من تحقيق العديد من الانجازات إهتداءً بخطة العمل الأولى وباتفاقية حقوق الطفل، غير أنه لا يزال هناك العديد من الأهداف غير المنجزة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وهي أهداف جوهرية تتبني على أساسها السياسات والاستراتيجيات الرامية لتحقيق رفاه الأطفال وضمان حقوقهم. وقد أورد تقرير الأمين العام المقدم أمام هذه الدورة، حول استعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر قمة الطفل، العديد من الإشارات الهامة التي تعكس حجم ما لم يتم إنجازه وعلى وجه الخصوص الفروقات الشاسعة بين الأقاليم المختلفة، وبصفة خاصة أفريقيا، فيما يتعلق بالخطط والأولويات الموجهة لتنفيذ البرامج، حيث يوضح تحليل وضع الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء تدني نسب الوصول للأهداف، وبشكل خاص التحصين والالتحاق بمراحل التعليم الأساسي وارتفاع نسب الأمراض الفتاكة مثل الملاريا والإسهالات والدرن والأيدز.

إن معاناة أطفال أفريقيا والدول النامية وأقل الدول نمواً بشكل خاص ظلت تراوح مكانها، بل إزدادت سوءاً خلال العشر سنوات الماضية، وبقيننا أنها ستستمر خلال العقد القادم ما لم تتخذ الإجراءات الحاسمة لوضع حد لهذه المعاناة، والتي تتطلب بدورها الإرادة السياسية المتجددة على المستويين الدولي والوطني على حد سواء. فبالرغم من تنفيذ عدد محدود من الدول المتقدمة لالتزاماتها، إلا أنه لا تزال العديد من هذه الدول لم تف بالتزاماتها المتفق عليها دولياً بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية، وأقل الدول نمواً. كما يتوجب وضع حد للنزاعات المسلحة ومعالجة أسبابها الجذرية والتركيز على السلام وإعادة التعمير.

ولدعم جهود الدول النامية في تنفيذ خططها الوطنية من أجل الأطفال، ينبغي على المجتمع الدولي دعم الأسرة كقوة للمجتمع السليم الذي يكون فيه الطفل متوازناً نفسياً وعقلياً ووجدانياً، كما يتعين الإلتزام الفعلي بالقضاء على الفقر تنفيذاً لتوصيات المؤتمرات الدولية ذات الصلة وبشكل خاص مؤتمر المراجعة لقمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية، كما يتعين العمل بجدية لإعفاء ديون الدول النامية وأقل الدول نمواً، وتخفيف حدة الآثار المترتبة على خدمة الديون وبرامج التكيف الهيكلي.

سيدي الرئيس ،،

لقد كان السودان من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية حقوق الطفل، وذلك إنطلاقاً من الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للأطفال، حيث وضع السودان برنامج عمل وطني لإنفاذ الاتفاقية، وقطع مراحل مقدرة في تنفيذها خاصة فيما يتعلق بصحة الأطفال، والقضاء على الأمراض المستوطنة والأمراض الناجمة عن سوء التغذية، واعتماد مبدأ التأمين الصحي للتلاميذ والعلاج التكافلي، علاوة على تحقيق هدف تحصين الأطفال.

وفي إطار توفير التعليم للجميع، فقد وضعت الدولة السياسات والبرامج التربوية الهادفة إلى بناء القدرات المؤسسية، وتوفير الاحتياجات المدرسية، وتشجيع أندية الطفل وبرلمانه، وتوسيع المرافق التعليمية لفئات اليافعين، وللنازحين، والرُحل، مع توجيه اهتمام خاص لإزالة الفوارق بين البنات والبنين، وفي هذا الصدد فقد تم إنشاء إدارة خاصة تعنى بتعليم البنات.

كذلك فقد قامت الدولة بسن التشريعات الملائمة للمحافظة على حقوق الطفل، وقد تم في هذا الصدد إنشاء المجلس القومي لرعاية الطفولة، وهو أحد مؤسسات الدولة الهامة للعناية بالأطفال.

سيدي الرئيس ،،

لقد امتد اهتمام الدولة بشؤون الطفل إلى المجتمع المدني والمحلي، حيث برزت الحركة السودانية من أجل الأطفال والتي تضم أكثر من أربع وخمسين منظمة غير حكومية تنشط في مجال حقوق الطفل ورفاهه، وتوفير الخدمات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وغرس ثقافة السلام.

سيدي الرئيس ،،

بالرغم من الجهود التي بذلتها حكومة بلادي خلال العشر سنوات الماضية لتنفيذ ما جاء في خطة العمل الأولى، فإن تحقيق ما تبقى من أهداف لا يزال يشكل تحدياً كبيراً لبلادي وغيرها من الدول النامية وأقل الدول نمواً، لا سيما في القارة الأفريقية، نسبة للعقبات العديدة التي تواجهها وعلى رأسها إنتشار الفقر وضعف التنمية وثقل عبء الديون.

وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، فإن استمرار الحرب المفروضة على بلادي يمثل العائق الحقيقي أمام كافة البرامج الموجهة لرفاه الأطفال، إزاء تعنت حركة التمرد الإرهابية في الاستجابة لدعوات الحكومة المتكررة لوقف إطلاق النار غير المشروط لتمكين الوصول للأطفال وتقديم الخدمات اللازمة لهم. ونحن ندعو من هذا المنبر الهام المجتمع الدولي لبذل مزيد من الضغوط على حركة التمرد من أجل وقف شامل لإطلاق النار ووضع حد لمعاناة المواطنين في المناطق المتأثرة وخاصة النساء والأطفال.

سيدي الرئيس ،،

تأكيداً لالتزام السودان بحماية الأطفال وضمان رفاهم، يسعدني أن أعلن أمامكم أن السودان قد وقع بالأمس على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. إن الاستغلال البشع الذي يتعرض له الأطفال نتيجة لاستخدامهم في النزاعات من قبل الحركات المتمردة والمجموعات الخارجة عن القانون كجنود وكدروع بشرية، يتطلب تعاون المجتمع الدولي من أجل وضع حد لمعاناة هؤلاء الأطفال، وتوفير الحياة الكريمة لهم.

وختاماً، سيدي الرئيس، فإنه ومما لا شك فيه، فإن الإجماع الذي حظيت به اتفاقية حقوق الطفل دليل على وعي الدول بأهمية الأطفال وتحقيق رفاهم، وإن ذلك ينبغي أن يشكل قوة دفع لنا جميعاً وسانحة لتأكيد الإرادة السياسية لتنفيذ برنامج العمل الذي سنعتمده خلال هذه الدورة تحقيقاً لرفاه الأطفال ونمائهم وصيانة حقوقهم.

وشكراً سيدي الرئيس ،،